عضو في تجارة دمشق: المستورد لا يعرف الكلفة الحقيقية ويفكر بالسعر التعويضي للسلعة

عربش: التصريحات الحكومية حول ضبط الأسعار مكررة ولا تقدم ولا تؤخر

هناء غانم

تشهد الأسواق ارتفاعات سريعة وغير مسبوقة بالأسعار، وتأخذ أسعار المواد والسلع الغذائية منحى تصاعدياً، في ظل غياب أي ضبط حكومي للأسواق والأسعار، ويعود الجدل عن المسؤول عن ارتفاع الأسعار المفاجئ؟ وهل هو غياب الرقابة مع جشع التجار؟

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق قال: إن الظروف الراهنة تفرض علينا كتجار وقطاع أعمال تغير آلية عملنا، مشيراً إلى أن أحد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال موجود وهو عدم وضوح الكلفة، فأي عقد يحاول التجار أو المستوردون تثبيته مع الشركات التي نتعامل معها منذ زمن طويل، يتفق على ثمنه عندما تصبح البضائع جاهزة للشحن أي عندما تصل إلى الموانئ؛ وذلك بسبب الارتفاعات المستمرة بالأسعار، ولأجور الشحن.

وأشار إلى أنه وبسبب فقدان التجار المرونة بآلية إجازات الاستيراد والتسعير والتحويل أصبح هناك معوقات، وأضاف: ما يحصل الآن أننا لم نتمكن من تحديد كلفتنا لاسترداد قيمة البضائع المتوافرة في المخازن ما يخلق خللاً باسترداد رأس المال السلعي للتجار.

وطالب بضرورة أن تحدد كلف المواد والسلع من قبل كل الحلقات ليس بموجب الرسوم الجمركية فقط وإصدار إجازات الاستيراد بل بالتعاون مع الدوائر المالية واحتساب أجور الشحن وغيرها، لافتاً إلى أن تغيرات سعر الصرف لاشك كان لها تأثيرات على موضوع التوريدات والقدرة على تحقيق المشتريات الأمثل بالنسبة للسوق.

وقال: نحن كقطاع أعمال نعرف اليوم احتياجات السوق مثلاً من مادة إلا أنه لا يصل منها سوى ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة نتيجة الظروف وارتفاع أسعار الكلف.

وأشار الحلاق إلى أن تكلفة شحن البضائع كانت من الهند مثلاً ١٨٠٠ دولار على الحاوية بعام ٢٠٢٠، أما حالياً فالتكلفة بلغت ٨٢٠٠ دولار وهو سعر غير ثابت، أما سيريلانكا فتكلفة الشحن منها إلى سورية تبلغ ٧٨٠٠ دولار، إضافة إلى أن تكلفة الشحن من الصين والتي تجاوزت ١٢٠٠٠ دولار للشاحنة سعة ٤٠ قدماً. وبعض الدول كانت ٢٠٠٠ واليوم أصبحت ٢٠ ألف دولار وغيرها...

الحلاق أوضح وجود أزمة جديدة اليوم تتمثل بعدم معرفة النفقات، موضحاً بأن أي بضاعة تباع بسعر تكاليف المنتج لكن لا تحتسب أجور النقل، معتبراً أن هذا الأمر له منعكسات كبيرة لأن المستورد لا يعرف ما الكلفة الحقيقية بسبب ارتفاع أسعار النفط والتخبط العالمي، لافتاً إلى أنه حتى احتياجات المواطنين اليوم تغيرت حيث يلجأ البعض إلى شراء أكثر من احتياجاتهم ما يؤثر على عملية الإنتاج وتوريد المنتجات إلى الأسواق ويؤثر على المخزون الإستراتيجي، وأضاف: وكل هذه الأمور لها تأثيرها.

وأشار الحلاق إلى أن القوة الشرائية بالنسبة لقطاع الأعمال هي التي تتحكم بعدة أمور ما يتطلب البيع بسعر التكلفة، مضيفاً: وهذا غير ممكن قبل أن نعرف ما السعر التعويضي للسلعة وهو أمر مهم وأساسي.

أحد المستوردين أكد أن السيارة الشاحنة اليوم من المرفأ تحتاج ما يقرب من ٣٥٠ ليتر مازوت وهذه الكمية تلعب دوراً في زيادة التكاليف والأسعار وخاصة أن سعر الليتر اليوم يصل إلى نحو ٥ آلاف ليرة إضافة إلى أجرة السائق ومصروف واستهلاك السيارة وغيرها وأجرة السيارة الشحن، موضحاً أن أجرة الشحن اليوم ضمن المحافظات تتراوح بين ٢ و٢,٢ مليون ليرة، علماً أن وزارة حماية المستهلك على حساباتها يجب ألا يتجاوز تكلفة نقل السيارة الشاحنة ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف ليرة... وهذا بالتأكيد مخالف للتسعير.. وبحسبة بسيطة نجد أن ٣٥٠ ليتر مازوت إذا كان سعر الليتر ٥ آلاف سعرها ١,٧٥٠ ليرة وذلك نظراً لوجد شح بالمادة حالياً نتيجة البرد حيث أصبح هناك ضغط على المحروقات، ورأى أنه وعندما تنتهي موجة البرد سوف توجه المحروقات باتجاه الصناعة وسيارات النقل وغيرها.

وبالعودة إلى الحلاق وسؤاله عن ارتفاع أجور التأمين قال: نحن كتجار لم نتأثر بارتفاع كلف التأمين لأن التأمين لا يتجاوز ١ إلى ٢ بالمئة لكن التأمين ارتفع على الشركات الكبيرة التي بدورها قامت برفع الأسعار علينا كمستوردين، وخاصة أن نسب التأمين حول أعمال الشغب أو الحروب أو الظروف الاستثنائية كبيرة ولا يوجد نسبة معينة لارتفاعها لكن هذا كان له تأثير على السلع والمنتجات.

بدوره الباحث الاقتصادي الدكتور شفيق عربش أكد أن الحكومة يومياً تتحدث عن ارتفاع الأسعار ودائماً تتحدث عن إجراءات يجب أن تتخذها للحد من فلتان الأسواق لكن الحكومة بالواقع ليس لديها إلا التصريحات «الجوفاء» التي لا تؤثر على شيء.

ويرى عربش أن الوضع الاقتصادي وحال الأسواق والكهرباء والنفط وغيرها يؤكد أن الحكومة غائبة وأنها لا تأخذ أي إجراء رادع للأسعار بل على العكس هناك بعض الإجراءات تقوم بها تسهم في رفع الأسعار.

عربش وصف خطاب الحكومة بالمكرر الذي «لا يقدم ولا يؤخر» بالتصريحات نفسها وبالعبارات نفسها التي تؤكد فيها أن أولويات عملها مصلحة المواطن وهناك ضبوط ومخالفات وغيرها من العبارات ومع ذلك يبقى الواقع أن «الأسعار طايرة مثل النار».

ولفت عربش إلى أن معظم المحلات لا تعلن عن أسعار، متسائلاً أين الحكومة من هذا الوضع وهي تقول بتكرار إنها تريد تطبيق المرسوم /٨/ الخاص بحماية المستهلك على أرض الواقع إلا أنه لم يطبق شيء وما طبق من المرسوم /٨/ أدى إلى المزيد من الفساد!

عربش أكد أن الإجراءات الإدارية المدروسة وغير المدروسة لا تستطيع أن توقف القوانين الاقتصادية وأن تأخذ مفعولها، وأضاف: النقطة الأهم أنه لا نستطيع أن نعالج مشكلة مستقبلية بعقلية الماضي وهذا ما يحدث لنا اليوم..مازلنا نعيش بالأوهام ونعمل وكأننا في نهاية التسعينيات.

عربش رأى أن الحكومة وأداءها «ركيك ويفتقر إلى الكفاءات»، قائلاً: نحن بحاجة إلى حكومة قادرة على اتخاذ قرارات جريئة والابتعاد عن تقاذف المسؤولية.. مؤكداً عندما كان مطلوباً من الحكومة أن تشرح «صمتت» وعندما كان من المفروض أن تصمت خلقت تصريحاتها أزمات، فهي من دفعت بالمواطن لشراء كميات من المواد الغذائية زيادة عن حاجته بفعل بعض التصريحات التي برر ارتفاع الأسعار.

وتساءل عربش كيف نكون مستعدين لاستيراد القمح مثلاً بالأسعار العالمية إضافة لتأمينه بطرق مختلفة عبر وكلاء لهم عمولتهم، ما يعني أن سعر طن القمح يصل إلى حد ٣٥٠ دولاراً تقريباً على حين لا تستطيع أن تقدم للفلاح أسعاراً ودعماً موازياً لمحصول القمح.

وأشار عربش إلى أن تداعيات الأزمة الأوكرانية أسهمت بالفعل في ارتفاع أسعار النفط والغاز، فضلاً عن أن روسيا وأوكرانيا تصدران أكثر من ثلث الحبوب المصدرة إلى العالم، وهذا له تأثير على جميع دول العالم وقد تختلف درجة التأثير من دولة لأخرى.

ورأى عربش أن الآثار الحقيقية لأزمة أوكرانيا والحرب لم تظهر حتى الآن، ومنظمة الفاو حذرت من أزمة مجاعة عالمية..مشيراً إلى أنه على الحكومة أن تقوم باتخاذ إجراءاتها كدولة وبسرية كاملة، طالباً من الوزراء أن يصمتوا ويكفوا عن التصريحات أن المواطن اليوم يعي كل شيء من وسائل التواصل الاجتماعي، ومعتبراً أن تصريحات ضبط سعر الصرف وغيرها لم تجد نفعاً في تخفيض الأسعار.

غراماتها تصل إلى ٨٠٠ مليون ليرة

ضبط صهاريج تنقل «المازوت» من المناطق الشرقية يتم تجميعها بحمص ونقلها إلى دمشق

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» أنه خلال الشهرين الماضيين تمكنت نقطة النبك الجمركية من ضبط مجموعة من الصهاريج تهرب المحروقات.

وفي التفاصيل بين أنه رغم أن الصهاريج مخصصة لنقل مادة الفيول لكنها كانت تقوم بنقل مادة المازوت من حمص باتجاه مدينة دمشق ومن خلال التحريات والتحقيق مع السائقين اتضح أن مصدر المحروقات هو المناطق الشرقية ويتم نقلها لمدينة حمص عبر خزانات مخفية ضمن شاحنات تنتقل بين حمص والمناطق الشرقية ثم يتم تجميع هذه الكميات من المحروقات في حمص وتعبئتها في أحد الصهاريج المخصصة لنقل مادة الفيول ونقلها باتجاه دمشق مبيناً أن حمولة الصهاريج التي تم ضبطها بحدود ١٠٠ ألف ليتر وتصل غراماتها (الجمركية) بعد المصالحات لنحو ٨٠٠ مليون ليرة.

وعن الصهريج الأخير الذي مازال محتجزاً في ساحة المديرية العامة بدمشق بين أنه تم احتجاز الصهريج لعدم توفر أي تصاريح لديه بنقل المحروقات وتم احتجازه ريثما تتم صدور نتائج التحليلات للعينات التي تم أخذها من الحمولة وإرسالها للمخبر لبيان وتحديد الحمولة لأن مواصفات الحمولة غير واضحة وقد تكون عبارة عن زيوت محروقة أو قيول أو مازوت، موضحاً أن سعة الصهريج نحو ٤٠ ألف ليتر وكان يتجه قبل احتجازه نحو مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق.

وتمثل المحروقات إلى جانب الحبوب (القمح) أهم المهربات التي تدخل من المناطق الشرقية غير المعلوم مصدرها الأساسي الذي قد يكون من خارج الحدود أو تذهب للمناطق الشرقية وغير معلوم أين تكون وجهتها الأخيرة.

وكانت مصادر في الجمارك نقلت لـ«الوطن» في وقت سابق عن ضبط العديد من حالات تهريب المادة القمح المدعومة من الدولة نحو بعض المناطق المحاذية للحدود الشمالية.

وبين أن كل تغيير لوجهة الحمولة من مادة القمح أو الدقيق التمويني بخلاف المهمة المرفقة مع الحمولة هو بحكم التهريب ويتم مصادرتها فوراً وتسليمها للمؤسسة العامة للحبوب.

ولفت إلى أنه يتم التشدد في التعامل مع هذه القضايا وهناك توجيهات لدوريات وعناصر الجمارك بعدم التهاون في مثل هذه القضايا نظراً لحالة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد والعبء الذي تتحمله الدولة لتأمين مادتي القمح والدقيق التمويني لتوفير وتأمين احتياجات المواطنين اليومية من مادة الخبز.

وأوضح أن هناك الكثير من قضايا التهريب يتعامل معها عناصر الجمارك يومياً ومنها تهريب رولات ورقائق بلاستيكية وأشرطة ومواد غذائية وغيرها من خلال حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة من دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها، وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية.

العواصف والأمطار رفعت أسعار الخضار والفواكه في الأسواق

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: ارتفاع الأسعار سببه الأزمة الأوكرانية وازدياد أجور الشحن

رامز محفوظ

أرجع مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام النصر الله لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار اليومي في الأسواق إلى الأزمة الأوكرانية التي أثرت في الاقتصاد والأسعار في كل دول العالم وليس في سورية فحسب، مشيراً إلى وجود ارتفاع لأجور شحن المواد الواردة إلى سورية إضافة لوجود بعض العوائق باستيراد المواد وارتفاع أجرة شحنها بحسب مصدرها والمكان التي تشحن منه، معتبراً أن كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة.

وأشار مدير حماية المستهلك إلى أن العواصف والأمطار التي هطلت خلال الفترة الماضية أدت إلى منع الفلاحين من جني المحاصيل الزراعية بالشكل المطلوب، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في الأسواق بشكل بسيط نتيجة قلة هذه المواد وأضاف: حالياً مع تحسن الطقس وشروق الشمس من المؤكد ستتوافر الخضار والفواكه بشكل أكبر خلال الفترة القادمة.

وقال: خلال جولة على سوق الهال لاحظت توافراً للمواد أكثر من اليوم الذي سبقه ومن المؤكد أن تتوافر الخضار والفواكه بشكل أكبر خلال الأيام القادمة وبالتالي ستنخفض أسعارها وذلك بحسب العرض والطلب.

وأكد الانتشار الكامل للمراقبين التموينيين في كل الأسواق في المحافظات واستنفار جميع مديريات التجارة الداخلية حالياً في كل من متابعة المواد ابتداءً من المنتجين الفواتير من تجار المفرق لحين الوصول إلى المنتجين.

وقد أوضح نصر الله أن عدد الضبوط المنظمة بحق المخالفين من الفعاليات التجارية ازداد خلال الشهر الحالي، موضحاً أنه خلال النصف الأول من الشهر الحالي لوحظت زيادة بعدد الضبوط قياساً بالشهرين الماضيين.

وبين أن الشكاوى الواردة من قبل المواطنين ازدادت خلال الفترة الأخيرة، مؤكداً أن هناك متابعة لهذه الشكاوى ميدانياً، منوهاً بأهمية ثقافة الشكوى من المواطن وبألا يغض النظر عن حقه عند تعرضه لأي مخالفة وأن يتابع الشكوى التي تقدم بها مع مديرية حماية المستهلك.

وبين أنه في حال ورود أي شكوى تتم معالجتها أو يتم توجيه دورية من حماية المستهلك إلى الفعالية المخالفة وفي حال التحقق من صحة الشكوى يتم اتخاذ الإجراء المناسب بحق المخالف وفق أحكام المرسوم رقم ٨.

ورأى أن هناك ضبطاً للأسعار خلال الفترة الحالية والدليل الضبوط التي تنظم بحق المخالفين، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الأسواق شهدت خلال الفترة الماضية حالات ارتفاع أسعار وحالات احتكار لبعض المواد التي تم ضبطها وتنظيم ضبوط بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم رقم ٨.

وكانت قد حصلت «الوطن» على نسخة بعدد الضبوط التي نظمتها مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في جميع المحافظات خلال شهر شباط الماضي، حيث بلغ إجمالي عدد الضبوط المنظمة ٣٨٧٧ ضبطاً منها ٧١١ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و١٦٣٠ ضبطاً لعدم إبراز فواتير و٦٥ ضبطاً لمواد مجهولة المصدر و١٥ ضبطاً للامتناع عن البيع و٨٣ ضبطاً للبيع بسعر زائد و٢٠٤ ضبوط لبدل خدمات و١٢٠ ضبطاً لمخالفات باللحوم الحمراء والبيضاء و١٠٩ ضبوط للمخالفة بالمواصفات والبيانات و٣٧ ضبطاً للغش في البضاعة و٣٠٧ ضبوط للأفران، كما تم تنظيم ٤٢٨ ضبطاً بالنسبة للمواد المدعومة من قبل الدولة منها ٤٥ ضبطاً لمخالفات في الدقيق التمويني و٣٨٣ ضبطاً لمخالفات المحروقات بجميع أنواعها، إضافة لتنظيم ٨ ضبوط اتجار بمواد الإغاثة و٦١ ضبطاً لمخالفة المواد المنتهية الصلاحية و٩٩ ضبطاً لمخالفات متفرقة.

وبالنسبة للعينات المسحوبة للتحليل فقد بلغ عدد ضبوط العينات المسحوبة للتحليل لإحالات موجوداً للقضاء المختص ٣٦٢ إحالة وعدد الشكاوى الواردة والمعالجة ٣٢٥ شكوى وعدد دوريات جهاز حماية المستهلك ٢٧١٥ دورية.

> كل يوم حوالي ١٤٠ مخالفة تموينية في جميع المحافظات

نقيب المقاولين: إجراءات فسخ العقود طويلة ونعاني الروتين والإجراءات الإدارية

خالد خالد

بين محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل أن مقاولي الإنشاءات يدركون الظروف التي نعيشها بسبب الحرب والحصار الاقتصادي الجائر على بلدنا.

وشدد خلال مؤتمر مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة على دور المقاول في عملية البناء وإعادة الإعمار، مشيراً إلى أن المحافظة ستقدم الدعم لهم لتنفيذ مشاريع مهمة مع التقيد بالمواصفات الفنية المطلوبة، موضحاً أن معظم الطروحات تعالج مركزياً والمحافظة جاهزة لمعالجة أي قضية وعدم الانتظار لطرح أي مشكلة تواجه المقاول إلى حين انعقاد المؤتمر.

ولفت محافظ القنيطرة إلى ضبط ثلاث سيارات محملة بمادة الإسمنت كانت معدة للتهريب إلى إحدى المحافظات المجاورة والتحقيقات مستمرة لمعرفة مصدر المادة، علماً أن هناك نقصاً كبيراً بالمنتج وقلة بالتوريدات للمحافظة لأسباب معروفة للجميع.

وبيّن أن المحافظة تفّلمت عقد تأثيث وحيد لمبنى المحافظة بعد إعادة ترميمها وتأهيلها وأضاف: لكن وجدنا أن النوعية المقدمة كانت غير جيدة وهناك خلل بالمواصفات الفنية، حيث تم رفض كثير من بنود العقد، متعهداً بعدم استلام أية مادة مخالفة للمواصفات.

وأشار خليل إلى معالجة المشاريع المتعثرة وفق الإمكانات المتاحة، كما تقوم لجنة فروقات الأسعار بصرف الفروقات من دون الرجوع للمكتب التنفيذي، منوهاً إلى أن المحافظة جاهزة لأي مقترح لتطوير عمل المقاولين وتذليل المعوقات التي تواجههم.

بدوره أوضح نقيب المقاولين المركزي أيمن ملندي أن المؤتمر هادئ والطروحات بناءة وهذا دليل حرص المقاولين على التعاون مع الجهات الإدارية والتواصل المباشر والدائم مع محافظ القنيطرة، مؤكداً رفع توصية للمؤتمر العام لإعفاء المقاولين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية من الرسوم، كما تم طرح موضوع إشراك المقاولين برخص البناء مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة من خلال تشكيل لجان بعد الإساءة للمهنة من تجار البناء. وكشف عن لقاءات موسعة مع المعنيين بعد الوصول لقناعة لتعديل النص القانوني حول إشراك العمال بالتأمينات الاجتماعية، معلناً عن أن إجراءات فسخ العقود طويلة ورغم التجاوب من الحكومة لكن هناك بعض التعثر من بعض أصحاب القرارات حيث نعاني من روتين وبيروقراطية وإجراءات إدارية.

وميز مدير عمران القنيطرة أكرم المعاون بين نوعين من المقاولين، فالذي يحصل على مشاريع من القطاع العام هو مُلزم باستجرار المادة من فروع عمران، أما باقي المقاولين فهم غير ملزمين ولهم الحرية باستجرار المادة من القطاع الخاص، كاشفاً أن مخصصات المحافظة اليومية ١٥٠ طناً لكن لا يصل سوى ٦٠- ٧٠ طناً وتتم زيادة الكمية بالعلاقات الشخصية وتواصل المعنيين بالمحافظة، مبرراً نقص الكميات بقلة الإنتاج لدى معامل القطاع العام بسبب الحصار الجائر، مشيراً إلى أنه مؤخراً تم التواصل مع معامل القطاع العام لتأمين كمية إضافية للقنيطرة من مادة الإسمنت وتم تأمين مادة مازوت للسيارات التي ستقوم بنقل المادة ضمن الإمكانات المتاحة؟!

من جانبه أكد مدير التأمينات الاجتماعية محمد عويد محمد أن التأمين إلزامي لأرباب العمل والعمال وفقاً للمادة ١٦ من قانون التأمينات الاجتماعية والمؤسسة تتعامل مع المقاول كتاجر والقانون ألزمه بتسجيل عماله وفق درجات التصنيف بغرفة التجارة وكذلك كمقاول (صاحب مشروع) وهذا يتطلب إشراك العمال في التأمينات لحماية العمال من مخاطر العمل وتعسف رب العمل خلال مدة تنفيذ المشروع، مضيفاً: هذه الأمور جاءت في متن القوانين والأنظمة النافذة وهي واجبة التنفيذ طبقاً لقاعدة «لا اجتهاد في موضوع النص».

وطالب نقيب مقاولي القنيطرة أحمد دياب بالخروج بقرارات تخدم مهنة المقاولات وتساعد على خروجها من المأزق الذي عاني منه المقاول سنوات طويلة من خلال توقف المشاريع وارتفاع أسعار المواد اللازمة للبناء بشكل يومي وتشرد العمال وضياعهم، إضافة إلى توقف صرف الكشوفات على إعادة الإعمار منذ سنوات للمشاريع المنفذة، مبيناً أن تلك المشكلات جزء بسيط من المهموم العالقة والتي أدت إلى تخلخل المهنة وربما إلى انهيارها من دون الوصول إلى نتيجة وهذا يشعر المقاول بالحزن والإحباط لكون مهنة المقاولات خالية من الحظ ومرد ذلك إلى الحكومة من دون معرفة السبب، مشدداً على دعم المقاول من أجل متابعة أعماله لكونه العامل الوحيد في هذه الأزمة والقادر على إعادة الإعمار والبناء.